الأمم المتحدة S/2001/521

مجلس الأمن

Distr.: General
29 May 2001
Arabic
Original: English

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى عن الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١

أولا – مقدمة

١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/408)، بأن أعضاء المجلس قد قرروا إيفاد بعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. وبعد مشاورات بين الأعضاء، اتُفق على أن يكون تكوين البعثة على النحو التالي:

فرنسا (السفير جان - دافيد لوفيت - رئيس البعثة)

أوكرانيا (السفير فاليري ب. كوشينسكي)

أيرلندا (السفير دافيد كوني)

تونس (السفير عثمان جِراندي)

جامايكا (السفير كورتيس أ. وورد)

سنغافورة (السفير كيشوري محبوباني)

الصين (السفير وانغ يِنغفان)

كولومبيا (السفير ألفونصو بالديبييسو)

مالي (السفير مختار أوان)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (السفير جيريمي غرينستوك)

موريشيوس (السفير أنون برياي نيوور)

الولايات المتحدة الأمريكية (السفير كاميرون ر. هيوم)

٢ - وأُرفقت اختصاصات البعثة بالوثيقة S/2001/408.

٣ - وقد غادرت بعثة مجلس الأمن نيويورك في ١٥ أيار/مايو وعادت في ٢٦ أيار/مايو. وزارت البعثة خلال هذه الفترة جوهانسبرغ وبريتوريا وكينشاسا ولواندا ولوساكا وبوجمبورا ودار السلام وكيغالي وكمبالا. واجتمعت مع الرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا؛ والرئيس جوزيف كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والرئيس خوزيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس أنغولا؛ والرئيس سام نجوما رئيس ناميبيا؛ والرئيس روبرت موغابي رئيس زمبابوي؛ والرئيس فريدريك شيلوبا رئيس زامبيا؛ والرئيس بيير بويويا رئيس بوروندي؛ والرئيس بنيامين مباكا رئيس تنزانيا؛ والرئيس بول كاغامي رئيس رواندا؛ والرئيس يوويري كاغوتا موسيفيني رئيس أوغندا؛ فضلا عن الطرف الميسِّر في صراع بوروندي، الرئيس السابق نلسون مانديلا، والميسِّر المحايد للحوار بين الأطراف الكونغولية، الرئيس السابق السير كيتوميلي ماسيري. كما اجتمعت البعثة مع اللجنة السياسية في لوساكا، وزعيم جبهة تحرير الكونغو السيد جان بيير بيمبا، وعقدت محادثات غير رسمية مع زعماء التجمع

290501 290501 01-38452 (A)
0138452

الكونغولي من أجل الديمقراطية، وزعماء الجبهة البوروندية للدفاع عن الديمقراطية وجبهة الدفاع عن الديمقراطية. واجتمعت البعثة مع أعضاء كونغوليين من المجتمع المدني، وزعماء دينيين، وممثلي الأحزاب السياسية. وفي رواندا، اجتمع أعضاء من البعثة مع وزراء الحكومة وممثلي المجتمع المدني، واجتمعوا في بوروندي مع الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا. وزارت البعثة مبانداكا، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٢٠ أيار/مايو.

ثانيا – أنشطة بعثة مجلس الأمن

٤ - قام رئيس بعثة مجلس الأمن، بتقديم أعضاء البعثة لكل الأطراف التي التقت بها البعثة، وعرض أهداف البعثة، وفقا لاختصاصاتها. وعقدت بعثة مجلس الأمن أثناء زيارتها اجتماعات واضطلعت بأنشطة على النحو التالي.

لقاء السير كيتوميلي ماسيري

٥ - اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع الميسِّر المحايد للحوار بين الأطراف الكونغولية، السير كيتوميلي ماسيري، في جوهانسبرغ يوم ١٧ أيار/مايو. وجرى تبادل تفصيلي للآراء أبلغ فيه السير كيتوميلي البعثة بخططه الرامية إلى النهوض بالحوار وعرض بإيجاز لبعض الصعوبات التي ستُصادَف، حسب تنبؤاته، في سبيل إحراز تقدم في الحوار. وأكد أعضاء البعثة على الحاجة إلى إحراز تقدم في الميدان السياسي لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ولا سيما الحوار، يجري بالتزامن مع ما يُحرز من تقدم في الجوانب العسكرية، أي انسحاب القوات الأجنبية، ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها.

٦ - وأبلغ السير كيتوميلي البعثة بأنه سيقوم خلال الأسابيع المقبلة، بإيفاد اثنين من كبار المستشارين، هما السيد أرشيبالد موغوي، والسيد حسين ولد البط للاجتماع مع أعضاء المجتمع المدني والمعارضة غير المسلحة في جميع المقاطعات الـ ١١ لجمهورية الكونغو الديمقراطية للإشراف على تسمية ممثلهم وفقا للمادة ٦ من إعلان مبادئ ٤ أيار/مايو ٢٠٠١. وقال إنه سيلزم أيضا حل مسائل أخرى، منها موعد الحوار ومكانه وجدول أعماله، إلى جانب مسائل فنية مثل تنظيم الانتخابات وإجرائها، وصياغة الدستور، وإنشاء مؤسسات لدعم الإدارة السليمة لدفة الحكم، وتشكيل جيش وطني جديد. وقد طلب الميسر إلى الأطراف تزويده بآرائهم بشأن هذه المسائل بحلول منتصف أيار/مايو، ولكن لم يقم أي منهم بذلك حتى الآن. ويقوم الميسر حاليا بتعزيز مكتبه في كينشاسا، الذي يرأسه السيد ولد البط، بمساعدة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار السير كيتوميلي إلى أنه يتوخى عقد مؤتمر تحضيري في أواخر حزيران/يونيه أو أوائل تموز/يوليه، وأعلن في اجتماع لاحق مع البعثة عقد بلوساكا في ٢٢ أيار/ مايو، أن المؤتمر التحضيري سيبدأ في ١٦ تموز/يوليه.

٧ - وقال السير كيتوميلي إنه يرى أيضا أن هناك حاجة إلى أن يشمل الحوار الحالة الإنسانية والاقتصاد والتنمية، على الرغم من التحفظات التي أبداها بعض المانحين. وأضاف أنه لم يتم بعدُ البت في طابع الإدارة الانتقالية التي ستنشأ طبقا للحوار ولا في طرائق إنشائها أو صلاحياتها، ولكنه اتفق مع أعضاء البعثة على أن عمل هذه الإدارة الانتقالية ينبغي أن يكون لأقصر مدة ممكنة.

٨ - ولم يتم البت في مكان إجراء الحوار. وقد يحول انعدام الثقة المتبادلة بين الأطراف دون عقده في كينشاسا، رغم أن احتمال إجراء الحوار داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يُستبعد. واقُترحت أيضا أماكن خارجية لإجراء الحوار مثل أديس أبابا ولوساكا. وأكد السير كيتوميلي أنه

ليس لديه اعتراض على أي مكان يتم فيه الحوار داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما دام مقبولا لدى الأطراف.

٩ - واتفق الأعضاء على أن الحوار بين الأطراف الكونغولية هو حجر الأساس لعملية السلام برمتها. وقد وجد الأعضاء في هذا الصدد أن الإحاطة التي قدمها السير كيتوميلي مشجعة جدا. كما تطلع الأعضاء إلى التعاون الكامل من قبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الميسِّر.

لقاء السيد نلسون مانديلا

١٠ - اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع ميسِّر عملية السلام في بوروندي، الرئيس السابق نلسون مانديلا، في جوهانسبرغ في ١٧ أيار/مايو. وطلب أعضاء البعثة مشورة السيد مانديلا بشأن النهج الذي ينبغي أن تتبعه بعثة المجلس مع الرئيس بويويا؛ وبشأن ما إذا كان ينبغي الاجتماع بالجماعات المتمردة، إن كان ذلك ممكنا، وكيف يمكن ضمان مشاركتها؛ وبشأن الكيفية التي يمكن بها دعوة زعماء المنطقة إلى المساعدة. وطُلب، على وجه الخصوص، التعرف على آراء الميسِّر بشأن مزايا إنشاء آلية تفاوض دائمة لإيلاء عناية متواصلة للمشكلة.

١١ - وسرد السيد مانديلا بإيجاز، الأحداث التي أحاطت بتوقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ والأحداث التي تلت ذلك التوقيع، مؤكدا أنه ينظر إلى المسألة بتفاؤل. وحدد الميسِّر مسألتين محوريتين هما الحكومة الانتقالية ووقف إطلاق النار.وأشار السيد مانديلا على بعثة مجلس الأمن أن توضح جيدا للجماعات المسلحة، أنه لا يوجد حل عسكري وأن الحوار هو السبيل الوحيد للتوصل إلى اتفاق.

١٢ - ولاحظ أعضاء البعثة أن العديد من التقارير التي تلقاها المجلس بشأن الحالة في بوروندي كان متشائما جدا. ولوحظ حدوث تطور مثير للانزعاج وهو أن الجماعات المسلحة قد ازدادت أعدادها في الآونة الأخيرة، وأنها تتركز فيما يبدو حول بوجمبورا. وتحدث الميسِّر أيضا عن الموقف السلبي تجاه تنزانيا الموجود حاليا داخل بوروندي.

لقاء الرئيس مبيكي

١٣ - التقت بعثة مجلس الأمن بالرئيس مبيكي في مقر الرئاسة في بريتوريا يوم ١٧ أيار/ مايو. وأشار الرئيس مبيكي إلى الحاجة إلى نزع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتراهاموي هي مفتاح رئيسي لاحتمال انسحاب رواندي نهائي. وقال الرئيس مبيكي إن هناك إشارات تفيد أن رواندا قد تكون على استعداد لمنح عفو عن أعضاء الجماعات المسلحة من غير المطلوبين من قبل المحكمة.

١٤ - وأفادت أنباء أن الجبهة البوروندية للدفاع عن الديمقراطية بصدد التجمع في تنزانيا، تحت ضغط العملية السلمية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على ما يبدو. وقد يجبر ذلك تنزانيا على وضع المزيد من القوات على الحدود. وقال إن يعقوب زوما نائب رئيس أفريقيا الجنوبية، يجري محادثات مع الرئيس بونغو، رئيس غابون، والرئيس كابيلا، ومع البوروندين وغيرهم، كما أن المحادثات الثنائية بين المتمردين البوروندين والرئيس كابيلا، وبين الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي، تشكل تطورا يرحب به.

١٥ - وفي العملية السياسية، لم ير الرئيس مبيكي أي مشاكل مبدئية وإنما رأى مشاكل في التفاصيل فقط. فالميسِّر المحايد بحاجة إلى المزيد من الموارد من أجل الاضطلاع بمهامه. وبدا الرئيس كابيلا صادقا في التزامه بعملية السلام، وشكل اللقاء الأخير الذي جمع بين الرئيس كاغامي والرئيس موغابي في هراري تطورا إيجابيا.

لقاء الرئيس كابيلا

١٦ - التقت بعثة مجلس الأمن بالرئيس كابيلا وبعض كبار معاونيه، بمن فيهم وزير الخارجية ليونارد شي أوكيتوندو، في كينشاسا يوم ١٨ أيار/مايو. ومن القضايا الرئيسية التي أثارها أعضاء البعثة تجريد منطقة كيسانغاني من السلاح عملا بالقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وتطلعت بعثة المجلس أيضا إلى أن تناقش مع اللجنة السياسية خططها لانسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى وطنها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها. وبالإشارة إلى ضرورة جمع معلومات عن الجماعات المسلحة التي سيتعين نزع سلاحها وتسريحها، سيكون من المفيد إذا قدمت الحكومة جميع البيانات الممكنة إلى اللجنة العسكرية المشتركة وإلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، شددت البعثة على أن إقامة قنوات ثنائية مثمرة بين كينشاسا وكيغالي والحفاظ عليها أمر حيوي لإعادة السلام وتنمية الديمقراطية والازدهار إلى المنطقة دون الإقليمية. وذلك مفتاح نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى وطنها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها، إذ لن تتمكن الأمم المتحدة من تعقب هذه الجماعات ونزع سلاحها بالقوة.

١٧ - وقد كانت مسألة الإدارة المدنية للمناطق التي ستجلو عنها القوات الأجنبية تشغل بال مجلس الأمن، فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين، وكذلك إمكانية إنشاء إدارة مؤقتة للحفاظ على سيادة القانون والنظام.

١٨ - وأوضح أعضاء البعثة أن ثمة عنصرا اقتصاديا هاما يكمن في تدخل المجتمع الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبإمكان بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية القيام بدور في إحياء اقتصاد البلاد بالمساعدة في إعادة فتح النظام النهري. وقال رئيس البعثة إنه يسرُّه أن يعلن أن من المقرر أن تصل الوحدة النهرية الأوروغوايية إلى البلاد في ٦ حزيران/يونيه، وسيكون مقرها في مبانداكا. وأضاف قائلا إنه ينبغي أيضا العمل من أجل إصلاح السكك الحديدية وتنفيذ مشاريع ذات أثر سريع. وختم السفير الفرنسي كلمته متحدثا عن التأييد الذي أُعرب عنه لعقد مؤتمر إقليمي في الوقت المناسب بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

١٩ - وفي معرض رد الرئيس كابيلا، أكد الرئيس بشدة على رأي حكومته بأن القوات الرواندية والأوغندية المتمركزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قوات معتدية وليست قوات ''غير مدعوة'' وأنه ينبغي لها أن تنسحب فورا وفقا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). فالشعب الكونغولي لم يقبل أبدا هذه القوات، وستستمر مقاومته لها. وبالإشارة إلى مقاتلي مايي مايي، قال الرئيس كابيلا إنه لا ينبغي اعتبارهم ''قوات سلبية''. وقال إن من المتوقع أيضا أن تنسحب القوات الحليفة في الوقت المناسب. وأوضح أن حكومته تؤيد الحوار بين الأطراف الكونغولية. غير أنه استدرك قائلا إن هذا الحوار مسألة تهم الشعب الكونغولي، ولا يمكن إجراؤه في حضور جيوش أجنبية. وعلى هذا الأساس ألغى المرسوم ١٩٤، مما حرر المناخ السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٠ - واتفق الرئيس كابيلا مع أعضاء البعثة في ملاحظاتهم التي أبدوها بشأن قضايا الاتصال المباشر برواندا، والحالة الإنسانية ''المأساوية''، ومخاطر النزاع في بوروندي، والمصاعب التي تطرحها عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، وضرورة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وإكمالا لملاحظات الرئيس، قال وزير الخارجية شي أوكيتوندو إن الحكومة قد برهنت على مرونتها واستعدادها للمشاركة في الحوار. فجميع التساؤلات التي أثارتها البعثة يمكن تناولها في

سياق هذا الحوار. وقد يكون عقد مؤتمر دولي وسيلة جيدة لصب مزيد من الاهتمام على مشاكل المنطقة.

٢١ - وفي رأي الرئيس كابيلا، ينبغي للحكومة أن تحل محل الإدارة المدنية في جميع أنحاء البلاد عند انسحاب القوات الأجنبية. وأضاف الرئيس كابيلا قائلا إن جبهة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لا يمثلان الشعب الكونغولي. وقد يلزم إجراء انتخابات لتحديد مَن يمثل الشعب في حوار الأطراف الكونغولية. وربما قد تنظم الأمم المتحدة تلك الانتخابات.

٢٢ - وقال الرئيس كابيلا، موافقا على هذه الملاحظة، بأنه فتح نافذة للفرص، وأضاف ''لا أستطيع إغلاقها ولو أردت ذلك. بل إنني أريد أن أحطم الأسوار كذلك''.

٢٣ - وردا على سؤال، أكد الرئيس كابيلا أن حكومته قد أنشأت برنامجا لتسريح الجنود الأطفال دون سن الثامنة عشرة. وقد جرى تخفيف عقوبة الإعدام التي حُكم بها على أربعة جنود أطفال في عام ١٩٩٩، وتبحث الحكومة اتخاذ تدابير أخرى. واعترف الرئيس بأنه لم تبذل جهود كافية للتعريف بهذه الحالة.

٢٤ - وأعرب الرئيس كابيلا عن استعداده للدخول في حوار مع أي شخص، فأعاد تأكيد دعمه لاتفاق لوساكا الذي وصفه بأنه ''كتابُنا المقدس''. وأضاف أن أولئك الذين استولوا على السلطة بقوة السلاح لا يمثلون الشعب. وقال إنه لا ينوي البقاء في السلطة، وإنما يرغب في أن يعطي الشعب الكونغولي حق تقرير مستقبله. وأضاف الرئيس كابيلا أنه إذا لم تتح للشعب الفرصة الآن لذلك، فقد يضطر الشعب إلى الانتظار لمدة أربعين أو خمسين سنة أخرى. وقال إنه يريد أن تجري الانتخابات في حياته ويفضل أن تتم خلال هذا العام.

لقاء الوكالات المتخصصة

٢٥ - التقت بعثة مجلس الأمن بممثلي الوكالات المتخصصة في كينشاسا لإجراء مناقشة بعيدة المدى للقضايا المتصلة باختصاصات وأنشطة كل وكالة، والأدوار التي قد تقوم بها مستقبلا في حالة توسيع ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقاء الرئيس دوس سانتوس

٢٦ - التقت بعثة مجلس الأمن مع الرئيس دوس سانتوس في لواندا في ١٨ أيار/مايو قبل أن تعود في نفس الليلة إلى كينشاسا.

٢٧ - وأدان أعضاء البعثة الهجوم الذي قامت بها يونيتا على كاكسيتو، في أنغولا، والذي أسفر عن مصرع ٢٠٠ شخص واختطاف أكثر من ٦٠ طفلا. وأضافوا أن مجلس الأمن مُصر على تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بالجزاءات الموقعة على يونيتا تنفيذا كاملا، وأنه يحقق تقدما مطردا في هذا الشأن. وأعرب الرئيس دوس سانتوس عن تقديره لما أشارت إليه البعثة من هجوم يونيتا على كاكسيتو، واعتبر ذلك رسالة تضامنية مع ضحايا الهجوم.

٢٨ - وقال رئيس أنغولا إنه توجد الآن جملة من العوامل التي من شأنها أن تيسر تنفيذ اتفاق لوساكا. وأضاف أن الرئيس كابيلا يبدي مرونة وقد اتخذ خطوات مهمة، بتشجيع من أنغولا، باتجاه إجراء حوار فيما بين الأطراف الكونغولية. وقال إنه ينبغي لجانبَي الاتفاق- أي أحكامه العسكرية والحوار - أن يتم إجراؤهما معا بالتوازي. ومن المهم وضع جدول زمني لكل من هذين الجانبين.

٢٩ - وقال الرئيس إنه على حين أن المسألة الرئيسية هي إنهاء الحرب، فإنه ينبغي إيلاء الاعتبار كذلك إلى دور الحكومة خلال الفترة الانتقالية. فحجم البلد وتعدد الأطراف الفاعلة وتعقُّد الوضع هي أمور يمكن أن تترتب عليها أخطار

إذا ما تم التفكير في إنشاء سلطة جديدة للحكم خلال الفترة الانتقالية. وأضاف أنه من الأفضل العمل مع الحكومة الحالية وإقناعها بالالتزام بقواعد سيتم وضعها في سياق الحوار ريثما يمكن تنظيم انتخابات عامة تشارك فيها كل الأطراف.

٣٠ - ورداً على سؤال بشأن توقيت مختلف جوانب تنفيذ اتفاق لوساكا، أجاب الرئيس دوس سانتوس قائلا إنه لن يمكن تحقيق انسحاب عسكري كامل إلا بعد التوصل إلى اتفاق سياسي. وأضاف أن انتظار حل سياسي سوف يأخذ وقتا أطول ولكنه سيكون أكثر أمانا؛ وأن الحوار هو الذي ينبغي الإسراع به. وشدد الرئيس دوس سانتوس على ضرورة أن تنشئ جمهورية الكونغو الديمقراطية جيشا وطنيا بغرض مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

٣١ - واتفق الرئيس دوس سانتوس على أن هنالك مجالا للخلاف في نص اتفاق لوساكا يتعلق بحدود سلطة الحكومة في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة الانتقالية. وحسب رأيه، فإن الجماعات المتمردة ينبغي أن تشارك في تحديد القواعد التي سوف توفر ضمانات لإمكانية وصولها إلى السلطة السياسية من خلال الانتخابات. غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أن هذه الجماعات سوف تفوز بمكان في الحكومة و لم يكن الأمر كذلك في زمبابوي أو في أنغولا، حيث لم يتم قبول هذه الجماعات إلا بعد الانتخابات.

لقاء الرئيس نجوما

٣٢ - التقت بعثة مجلس الأمن بالرئيس نجوما وببعض كبار معاونيه في كينشاسا في ١٩ أيار/مايو. وقدم رئيس ناميبيا إلى العاصمة الكونغولية للمشاركة في إجماع للحلفاء على مستوى القمة.

٣٣ - وأكد الرئيس نجوما أن قوات بلاده وقوات أعضاء الجماعات الإثنائية للجنوب الأفريقي الآخرين المتحالفين مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد دعيت من قبل الحكومة الشرعية للبلاد لمنع ''الفوضى''. وميَّز بوضوح بين الحلفاء والقوات ''المعتدية'' لأوغندا ورواندا وبوروندي، داعيا مجلس الأمن إلى توقيع جزاءات على هذه البلدان. وأضاف أن المعتدين سلحوا وشجعوا المتمردين الكونغوليين الذين قتلوا مليونين ونصف المليون شخص ''بدون اعتراض من مجلس الأمن''.

٣٤ - وفي ردهم، ذكر أعضاء بعثة مجلس الأمن أن اتفاق لوساكا لم يميز بين القوات ''المدعوة'' و ''غير المدعوة''. بيد أن هذا التمييز واضح في قرارات مجلس الأمن. وقد اتخذ المجلس في الواقع إجراءات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشر أكثر من ٢ ٠٠٠ من القوات والمراقبين العسكريين مع قيام الأطراف بإكمال سحب قواتها من خط المواجهة. وسترسل قوات إضافية إذا استمرت الأطراف في تنفيذ خططها.

لقاء الرئيس موغابي

٣٥ - التقت بعثة مجلس الأمن مع الرئيس موغابي في كينشاسا في ١٩ أيار/مايو. وكان رئيس زمبابوي قد حضر إلى العاصمة الكونغولية للمشاركة في اجتماع للحلفاء على مستوى القمة. وقد حضر اللقاء أيضا وزير الشؤون الخارجية ستانسلاوس مودينغي. ومن الأسئلة التي أثيرت موعد انسحاب القوات الزمبابوية وطرائق هذا الانسحاب؛ واجتماع الرئيس موغابي مؤخرا بالرئيس كاغامي في هراري؛ وإمكانية أن يحاول بعض الأطراف الموقِّعة التمسك بالخيار العسكري؛ وتعاون حكومة زمبابوي مع فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والثروات الأخرى.

٣٦ - وقال الرئيس موغابي إن انسحاب القوات الزمبابوية سيتم على أساس نفس المبادئ التي قام عليها نشر هذه

القوات في الأصل، وأن هذا الانسحاب سيتم عندما تلبى أهدافها الأصلية. وأضاف أنه سيكون من اللازم أيضا، ربما عن طريق إنشاء آليات بموجب الفصل السابع من الميثاق، ضمان زوال خطر عودة القوات الأوغندية والرواندية والبوروندية. وقال إن من ''الغباء'' القيام بخلاف ذلك، وإن ذلك من شأنه أن يثير تساؤلات عن سبب إرسال قوات زمبابوية في الأصل. وأضاف أن زمبابوي ستقوم بأداء جميع الأعمال المطلوبة منها بموجب اتفاق لوساكا، ''ولكن ينبغي أن يرحل الغزاة أولا، ويجب أن نتأكد من رحيلهم قبل أن يرحل آخر فرد من رجالنا''. وقد قامت الآن جميع القوات بفض الاشتباك، باستثناء حركة تحرير الكونغو. وأعرب رئيس زمبابوي عن رغبته في العمل مع رواندا في هذا الصدد.

٣٧ - وأبلغ الرئيس موغابي بعثة المجلس بأن الرئيس كاغامي كان قد جاء لمقابلته لمناقشة التقدم المحرز في العملية السلمية، ولا سيما فيما يتعلق بالجماعات المسلحة. ومضى الرئيس موغابي قائلا إنه على الرغم من أن الرئيس كاغامي ادعى أنه لم ير تقدما في هذا الاتجاه، فقد كان التقدم في الواقع كبيرا. وأضاف أن القوات الزمبابوية قد حددت ''وجهزت'' عددا كبيرا من جوانب التقدم هذه. وقال الرئيس موغابي إن الرئيس كاغامي قد أبلغه أنه سيستخدم الآن هذه المعلومات في وضع خططه.

٣٨ - وقال الرئيس موغابي، متطرقا إلى فريق الخبراء، إنه أبلغ أعضاء الفريق بالوضع خلال زيارتهم إلى زمبابوي. وقال إنه بما أن دخول زمبابوي في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد استنفد مواردها، فقد طلبت زمبابوي إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تحمل التكاليف. ونظرا لعدم قدرتها على القيام بذلك، اقترح الرئيس لوران كابيلا إقامة شراكة لتنمية الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع تقاسم الأرباح بالتساوي. غير أن منجم الماس الذي مُنح لحكومته لم ينتج شيئا ذا أهمية. وأضاف أنه يُسعد حكومته تقديم التفاصيل، إذ ليس لدى زمبابوي شيء تخفيه.

لقاء السيد جان - بوسكو نداييكينغوروكيي

٣٩ - والتقت بعثة مجلس الأمن، أثناء وجودها في كينشاسا، بالسيد جان - بيير نداييكينغوروكيي، قائد جبهة الدفاع عن الديمقراطية. علما بأن هذه القوات جماعة مسلحة لم تشارك في العملية السلمية التي كان السيد مانديلا طرفها الميسّر.

٤٠ - وقام السيد نداييكينغوروكيي، أثناء اللقاء، بتسليم أعضاء البعثة مذكرة تشرح سبب رفض جبهة الدفاع عن الديمقراطية عملية أروشا، وتوضح الخطوات التي كان يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها لحل الصراع في بوروندي. وترى جبهة الدفاع عن الديمقراطية أن الديمقراطيين داخلون في صراع مع دكتاتورية عسكرية قائمة في الحكم منذ عام ١٩٦٦. وقد أغتيل الرئيس ملشيور نداديي، أول رئيس للدولة يُنتخب انتخابا ديمقراطيا، وتم انتهاك دستور عام ١٩٩٢. وتعتقد الجبهة أن أي حل للصراع ينبغي أن يقوم على أساس دستور عام ١٩٩٢، وأنه ينبغي أن يؤدي إلى تشكيل جيش جديد وفقا لذلك الدستور ومع مراعاة أحكامه.

٤١ - وقال السيد نداييكينغوروكيي إن جبهة الدفاع عن الديمقراطية قد رفضت عملية أروشا السلمية أساسا لأنها قد دعت إلى وقف فوري لإطلاق النار قبل التصدي للأسباب التي تكمن وراء الصراع المسلح. وأكد مجددا، في نفس الوقت، أن جبهته على استعداد للتفاوض مع الجيش لإعادة السلام إلى بوروندي. وأضاف أن الجبهة تريد تعيين الرئيس بونغو ميسِّرا مشاركا للعمل مع الرئيس السابق مانديلا. وذكر أن الجبهة تطلب كذلك تجريد المعسكرات من

الأسلحة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين فورا، وإنشاء لجنة لحقوق الإنسان.

٤٢ - ثم اقترح السيد نداييكينغوروكيي خطة للسلام من أربع مراحل، تشمل تشكيل قوات جديدة للأمن والدفاع؛ وإنهاء الحملات الإعلامية العدائية؛ والتفاوض بشأن طرائق تنفيذ الاتفاق الإطاري؛ واتفاق لوقف إطلاق النار. وعلى الحكومة إنشاء محكمة جنائية، وتشكيل قوات جديدة للأمن والدفاع، وتنظيم عودة اللاجئين، وإعادة تنظيم الإدارة الوطنية، وتنظيم الانتخابات.

٤٣ - ثم قام جميع أعضاء البعثة بتقديم رسالة واضحة جدا وقوية إلى زعيم جيهة قوات الدفاع عن الديمقراطية مفادها أنه: ليس هناك أمل لتحقيق نصر عسكري في الصراع البوروندي؛ وأن الطريق الوحيد لحله هو من خلال المفاوضات السلمية؛ وأن أي حزب يأتي إلى السلطة عن طريق استخدام القوة لا يمكن أن يتوقع شيئا سوى الرفض من المجتمع الدولي، وأنه، بالمقابل، يمكن لجميع أولئك المشاركين في المفاوضات الرامية إلى تسوية سلمية أن يتوقعوا الحصول على دعم دولي، بما في ذلك المبلغ الذي مقداره ٤٠٠ مليون دولار الذي تعهدت به الجهات المانحة في مؤتمر باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٤٤ - وفيما يتعلق بمسألة إمكانية إشراك الرئيس بونغو في العملية بوصفه ميسِّرا مشاركا، دعا أعضاء البعثة السيد نداييكينغوروكيي إلى مناقشة هذه المسألة مع السيد ماندیلا إذا رأى أنها مفيدة. وذكروا أن السيد جان أرنو، ممثل الأمين العام في بوروندي، والذي كان حاضرا اللقاء، يتمتع بكامل ثقة مجلس الأمن وأنه على استعداد للمساعدة. وأكدوا أن المجلس على استعداد لمناقشة أشكال أخرى من المساعدة، مثل تقوية مكتب الميسِّر، وإنشاء لجنة تحقُّق، وربما النظر في إنشاء محكمة. غير أن الأعضاء أصروا، على خلاف جبهة الدفاع عن الديمقراطية، أن يأتي وقف إطلاق النار في أول قائمة الأولويات لا في آخرها.

٤٥ - وردا من السيد نداييكينغوروكيي على ما سمَّاه رسالة ''لا لبس فيها'' من بعثة المجلس، أوضح أنه لم يكن أبدا يتصور اللجوء إلى حل عسكري لمشاكل بوروندي. وقال إن المقاومة التي لقيها الجيش من الناس كانت أساسا مقاومة تلقائية وأنها لم تتخذ شكلا منظما إلا مؤخرا. وأكد على الحاجة إلى اتباع نهج متماسك لحل النزاع القائم في بلاده.

لقاءات ممثلي المجتمع المدني والطوائف الدينية والأحزاب السياسية في الكونغو

٤٦ - التقى أعضاء بعثة مجلس الأمن يوم ٢٠ أيار/مايو في كينشاسا بممثلين عن المجتمع المدني والطوائف الدينية والأحزاب السياسية. وقد عقدت هذه اللقاءات بعد أيام قلائل فقط من إعلان الرئيس كابيلا، يوم ١٧ أيار/مايو، عزم الحكومة على تشجيع الحوار بين جميع الكونغوليين بهدف تحقيق المصالحة الوطنية. وكان الرئيس قد قال: ''لن يتسنى بلوغ هذا الهدف إلا إذا شارك ممثلو الشعب من مختلف المقاطعات مشاركة حقيقية في هذا المنتدى الذي لا يجب أن يكون مقصورا على السياسيين فحسب''.

٤٧ - كما أعلن الرئيس كابيلا في بيانه عن سن قانون يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية وعملها، وهو ما يلغي بالفعل المرسوم ١٩٤ الذي يقيد أنشطة الأحزاب السياسية. واتخذت تدابير أخرى أعلن عنها شملت عفوا جزئيا وخطوات من أجل النهوض بالاقتصاد.

٤٨ - وكان من بين الآراء الرئيسية التي تمخضت عنها المناقشات التي جرت بين بعثة مجلس الأمن والمشاركين الكونغوليين حاجة الكونغو العاجلة إلى المساعدة الدولية، بما في ذلك مساعدة متزايدة كثيرا من الأمم المتحدة، وإصرارهم على إقامة بنية سياسية ديمقراطية لجمهورية

الكونغو الديمقراطية، دون إعطاء امتياز لأولئك الذين لجأوا إلى القوة المسلحة؛ ودعم اتفاق لوساكا والحوار بين الأطراف الكونغولية والذي ينبغي أن يحدث، إذا أمكن، في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والحاجة إلى إتمام المرحلة الثانية وزيادة انتشار أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنسبة للمرحلة الثالثة؛ والقلق البالغ إزاء الاستغلال غير القانوني لموارد البلد الطبيعية والدور الذي تقوم به أوغندا ورواندا وبوروندي في هذا الاستغلال؛ والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جميع أرجاء البلاد، لا سيما تلك المرتكبة ضد أفراد المعارضة غير المسلحة ورجال الدين والنساء والأطفال وضد من يقاوم الاحتلال الأجنبي؛ والحاجة إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة المذكورة في اتفاق لوساكا وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها؛ والشواغل المتعلقة بالاعتبارات الإنسانية؛ وآفاق المستقبل.

٤٩ - واحتشد خارج الفندق الذي انعقدت فيه اللقاءات بضع مئات من الناس الذين تظاهروا بصورة سلمية، داعين الرئيس كابيلا إلى الاستقالة ومعلنين عن دعمهم للأحزاب السياسية وللديمقراطية.

زيارة مبانداكا

٥٠ - قامت البعثة يوم ٢٠ أيار/مايو بزيارة مقر القطاع ١ في مبانداكا، بالمقاطعة الاستوائية، حيث تنتشر قوة قوامها ٢٨٠ فردا من وحدة الحراسة السنغالية، وحيث سيكون موقع الوحدة النهرية لأوروغواي في المستقبل. وقد أُبلغت البعثة بأنه سوف يتم إنشاء ما مجموعه سبع فرق للتحقق والمراقبة في القطاع ١، في كل من جيمانا وغبادوليت وماكانزا وبيسانكوسو وبولومبو وبيفال. وبما أن القطاع ١ كان آخر قطاع من القطاعات الأربعة التي شهدت انتشار قوات فيها، فلم تبدأ عمليات التحقق إلا في ١٠ أيار/مايو. ولذلك فإن هذه العمليات لم تتم إلا في موقع واحد من المواقع العشرة التي يتعين أن يتم التحقق فيها.

٥١ - واغتنم رئيس البعثة فرصة زيارة البعثة إلى مبانداكا ليعلن رسميا عن إعادة فتح نهر الكونغو من كينشاسا إلى كيسانغاني. وأوضح أثناء إعلانه، وسط تصفيق الحاضرين، بأن الحرب قد انتهت وبأنه قد آن الأوان لإقامة السلام، وأن نشر الوحدات النهرية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل من شأنه أن يُفضي إلى انتعاش اقتصادي في البلاد. وأضاف، في معرض مناشدته جميع الأطراف فض الاشتباك وفقا لخطة هراري، قوله إنه لن يُسمح بأي انتهاك لوقف إطلاق النار.

لقاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٢ - وقامت بعثة مجلس الأمن قبيل مغادرتها كينشاسا يوم ٢١ أيار/مايو بالالتقاء مرة أخرى بوزراء الحكومة لمناقشة مجموعة من المسائل المتعلقة بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأصدرت بيانا للصحافة عن زيارتها (انظر الإضافة لهذا التقرير).

لقاء الرئيس تشيلوبا

٥٣ - التقت بعثة مجلس الأمن بالرئيس تشيلوبا في لوساكا يوم ٢٢ أيار/مايو. وقد لاحظ رئيس زامبيا أنه قد تحقق تقدم ''مشجع'' في مجالات عديدة، إلا أنه دعا مجلس الأمن إلى زيادة حجم قوة حفظ السلام عندما ينظر في تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر حزيران/يونيه. وأرجع الرئيس تشيلوبا لمجلس الأمن الفضل في أن بلدان المنطقة لديها الآن الإرادة السياسية الكافية للدفع قدما بعملية السلام.

٥٤ - وأكد أعضاء البعثة تقديرهم العميق للدور الذي يقوم به الرئيس تشيلوبا دعما للعملية السلمية، وأكدوا اقتناعهم بأن اتفاق لوساكا هو الإطار الوحيد الذي يمكن

ضمنه إعادة إحلال السلام في المنطقة. كما كان ثمة اتفاق عام على ضرورة أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء دعيت إلى ذلك أم لا.

لقاء اللجنة السياسية

٥٥ - أمضت بعثة مجلس الأمن مساء يوم ٢٢ أيار/مايو في التباحث بقدر كبير من التفصيل بشأن مسائل انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح الجماعات المسلحة المذكورة في مرفق اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها.

٥٦ - وبُحث في الاجتماع خمسة مواضيع رئيسية هي: إتمام عملية فض الاشتباك؛ وانسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة إدماجها وإعادة توطينها؛ وعمل اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكاتب مشتركة؛ وتجريد كيسانغاني من السلاح.

٥٧ - وأعلن في بداية الاجتماع الذي افتتحه الرئيس تشيلوبا أن الاجتماع التحضيري للحوار بين الأطراف الكونغولية سيعقد يوم ١٦ تموز/يوليه. كما أعلن أن حركة تحرير الكونغو قد تعهدت بإجلاء قواتها عن مواقعها الحالية وفقا لخطة فض الاشتباك وذلك بحلول ١ حزيران/يونيه، وأن المراقبين العسكريين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سينتشرون في المقاطعة الاستوائية خلال الأسبوع المقبل. واستكمالا لذلك الإعلان ، أفاد رئيس اللجنة السياسية، الوزير باتريك مازنهاكا أنه سرعان ما سيصبح في الإمكان الدخول في المرحلة الثالثة. ولذا ينبغي أن يبدأ التخطيط للمرحلة الثالثة.

٥٨ - وأفاد الجنرال موانيكي، رئيس اللجنة العسكرية المشتركة، بعد ذلك أنه قد وضعت خطة لانسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الإضافة لهذا التقرير) تبدأ من المواقع الدفاعية الجديدة التي أعيد نشرها فيها وفقا لخطة فض الاشتباك. وبعد إجراء بعض المناقشات، تأكد أن يوم بدء العملية هو ٢٢ شباط/فبراير، وهو تاريخ يتصل باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٤١ (٢٠٠١). وعملا بالخطة المكونة من ثلاثة مراحل ستقوم القوات الأجنبية بإكمال انسحابها وفقا للجدول الزمني المتفق عليه.

٥٩ - وشدَّد أعضاء بعثة مجلس الأمن على ضرورة أن تقدم الأطراف المعلومات المفصلة الضرورية بشأن أعداد ومواقع ومناطق التجمع وطرق الانسحاب وجداولها الزمنية بغية السماح للأمم المتحدة بإعداد خططها الخاصة لمساعدة الأطراف وفي مراقبة العملية.

٦٠ - وشدَّد الأعضاء على ضرورة الدفع بالعملية السلمية إلى الأمام خطوة خطوة. وأكدوا على ضرورة الالتزام الصارم بخطة فض الاشتباك ووقف إطلاق النار، وعلى أن تتحمل الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات عواقب أعمالها. وأضافوا أن الحوار المباشر بين رؤساء الدول المعنية مهم بشكل خاص، مع أهداف المصالحة الوطنية داخليا، والمصالحة بين جميع بلدان المنطقة. وأوضحوا أن مجلس الأمن سيواصل إبقاء الحالة قيد الاستعراض الدقيق جدا.

٦١ - ثم انتقلت المناقشة إلى خطة نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة دمجها وإعادة توطينها التي اعتمدتها اللجنة السياسية (انظر الإضافة لهذا التقرير). وأوضح أعضاء بعثة مجلس الأمن أنه ينبغي تنفيذ الخطة في سياق التعاون الوثيق بين الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي وينبغي الالتزام بدقة بشروطها، وستقدم مساعدة الأمم المتحدة مع مراعاة

مستوى الالتزام الذي تبديه الأطراف في امتثالها للخطة. والشرط الجوهري الأول هو أن تقدم الأطراف المعلومات المطلوبة، بما في ذلك أعداد ومواقع وتسليح الجماعات المسلحة المختلفة والمواقع المقترحة لمناطق تسريحها. وفي هذا الصدد، أعربت البعثة عن التشكك في أن مستوى ومحتوى وتواتر الاتصالات الثنائية بين الحكومات المعنية لا يكفي لضمان تحقيق التعاون اللازم.

٦٢ - بيد أن وزير خارجية زمبابوي، مودينغي، أكد لبعثة مجلس الأمن أن العلاقات بين الأطراف الموقعة وبالتأكيد على المستوى الوزاري قد تحسنت تحسنا كبيرا وذلك مقارنة بالسنة الماضية. فقد تهيأت بيئة عمل جيدة بين أعضاء اللجنة السياسية.

٦٣ - وكرر أعضاء بعثة مجلس الأمن مرة بعد أخرى الإعراب عن التشكك إزاء نوايا الأطراف الموقعة واستعدادها وقدرتها على تنفيذ ما تعهدت به وفقا للخطط التي وافقت عليها. وحذر السفير وانغ بقوة من أن مجلس الأمن يتوقع أن يرى إحراز تقدم مطرد ومتسق والتزام دقيق بجميع الاتفاقات والجداول الزمنية. وينبغي الحفاظ على قوة الدفع، كما لن يكون هناك تسامح مع أي انتهاكات.

٦٤ - وشدد الأعضاء على أنه من الضروري أن تقدم الأطراف جميع المعلومات اللازمة بشأن المواقع والأعداد والتسليح وما إلى ذلك. وحتى الآن لم تفعل ذلك بالتفصيل اللازم إلا أوغندا. واستنادا إلى المعلومات التي ستقدم، سيتعين على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعد الخطط والطرائق للمساعدة المقرر أن تقدمها الأمم المتحدة. ولا يمكن القيام بذلك قبل انتهاء موعد ولاية البعثة في ١٥ حزيران/يونيه ما لم تتوافر المعلومات في نيويورك في موعد لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه. وسيصبح في الإمكان حينئذ فقط استخدام المعلومات كأساس لتقديم توصيات في تقرير الأمين العام.

٦٥ - وتطرق البحث إلى مسألة عمل اللجنة العسكرية المشتركة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكاتب مشتركة فوُصف هذا بأنه مسألة تقنية لا سياسية. وبالرغم من الإعراب عن اعتراضات لكينشاسا بشأن موقع المكاتب المشتركة لأسباب أمنية، فإن وصول الوحدة التونسية إلى هناك في ٢٠ أيار/مايو أدى إلى إزالة هذا القلق. وحث أعضاء البعثة اللجنة السياسية على الموافقة على المكاتب المشتركة للجنة العسكرية المشتركة والبعثة في كينشاسا دون مزيد من التأخير.

٦٦ - ثم أثار أعضاء البعثة مسألة تجريد كيسانغاني من السلاح عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وبالرغم من أن رواندا وأوغندا قد سحبتا قواتهما من المدينة امتثالا لأحكام ذلك القرار فإن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ما زال هناك بكل قوته. وبالرغم من الدمار الذي نجم عن القتال فإن كيسانغاني تمثل إمكانية أن تصبح رمزا لحياة جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن أن تبقى الإدارة المدنية الحالية، بما في ذلك الشرطة، ولكن يجب على قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن ترحل عن المكان. ويمكن للقوات المغربية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توفر الأمن الضروري، بل يمكن تعزيز تلك القوات.

٦٧ - واعترض السيد أزارياس روبيروا، الأمين العام للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، بشدة على هذا الطلب. فلم يرد اسم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، وعلى أي حال فليس لمجلس الأمن الحق في أن يأمر الكونغوليين بالانسحاب من أراضي الكونغو. وعلاوة على ذلك، كان التجمع الكونغولي من

أجل الديمقراطية أكثر الأطراف امتثالا للقرار حتى الآن فقد سحب جميع قواته دون تأخير.

٦٨ - وأشار أعضاء البعثة إلى أن القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) قد وجه صراحة إلى القوات المسلحة الأجنبية والكونغولية على حد سواء، بما فيها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. ووفقا لخطة فض الاشتباك يوجد في الواقع مبرر لأن يطلب من الجنود الكونغوليين الانسحاب من المواقع الموجودة في أراضي الكونغو. وقد قام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في الواقع بذلك بالتحديد كما أكد على التو، السيد روبيروا، امتثالا لخطة فض الاشتباك. ويجب أن تنسحب قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية من كيسانغاني.

٦٩ - وحذرت بعثة مجلس الأمن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية من أن يخطئ في الحكم على مدى تصميم مجلس الأمن على تمسكه بتنفيذ أحكام قراراته بالرغم من وجود جميع المصاعب وعمليات التأخير. ومن الأفضل أن يستجيب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لطلب مجلس الأمن بتبصر بدلا من التحدي. ولا ينبغي للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن يثير كثيرا من الاعتراضات أو يقوم بدور مَن يوجه الاتهام في الوقت الذي يوجه فيه الاتهام إلى التجمع. ويجب على التجمع أن يمتثل.

٧٠ - واعتمدت بعثة مجلس الأمن واللجنة السياسية بيانا مشتركا في نهاية الاجتماع (انظر الإضافة لهذا التقرير).

لقاء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)

٧١ - عقب اجتماع اللجنة السياسية، التقى أعضاء بعثة مجلس الأمن بصورة غير رسمية بالأمين العام للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ومسؤولين آخرين في التجمع لتبادل الآراء بشكل عام، بما في ذلك بشأن الحالة السائدة في كيسانغاني.

لقاء الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا

٧٢ - التقت بعثة مجلس الأمن بالأطراف الموقعة على اتفاق أروشا في بوجومبورا يوم ٢٤ أيار/مايو، إذ شددت على عزم المجلس أن يساعد المنطقة بكاملها على إقامة سلام واستقرار دائمين.

٧٣ - وباسم عدد من الأطراف المتحالفة، أشار رئيس حزب إينكيزو (الضامن لصوت بوروندي)، السيد روغامبارا، إلى أن ستة أطراف من مجموعة السبعة عينوا دوميسيان ندايزيبي مرشحا لهم للقيادة الانتقالية، على حين اختار ثمانية من مجموعة العشرة العقيد بياغاناكاندي. وقال السيد روغامبارا إن الأطراف الموقعة ما تزال تنتظر ردا من السيد ماندیلا. وناشد السيد روغامبارا حكومة بوروندي العمل مع الأطراف في مجموعة السبعة ومجموعة العشرة حتى يتسنى لهم أن يجروا معا مفاوضات مع الجماعات المسلحة. وأضاف قائلا إنه ينبغي فرض جزاءات على المتمردين إذا رفضوا التفاوض.

٧٤ - ولاحظ السيد نزوجيبوامي، نائب رئيس الجمعية الوطنية، أن اتفاق أروشا لا يمكن تنفيذه في ظل الظروف الراهنة. فالمتمردون المتمركزون في جمهورية الكونغو الديمقراطية في طريقهم الآن إلى بوروندي. وأضاف قائلا إن الجمعية الوطنية تناشد مجلس الأمن أن يتخذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على إنهاء الحرب في هذا البلد. وقال إن الجمعية الوطنية تطلب تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتغطي حدود بوروندي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وتزانيا من أجل منع تسلل المتمردين إلى داخل بوروندي.

٧٥ - وذكر مشارك آخر تكلم باسم الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية و الحزب الليبرالي، وحزب الشعب، وتجمع الشعب البوروندي، أن التصرفات ''اللاديمقراطية'' للحكومة

قد قللت من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بصورة فعالة، وأنها لم تعد ذات مصداقية كافية للتفاوض بشأن وقف لإطلاق النار مع المتمردين. وبشأن مسألة القيادة الانتقالية، ناشد ممثل حزب الشعب الميسِّر والمنطقة عقد قمة أخرى لتقييم نتائج المشاورات التي جرت بين الأطراف يومي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس. ورأى أن الحكومة تستغل عدم عودة الزعماء السياسيين الموجودين في المنفى كذريعة لعدم المضي قدما في عملية التنفيذ.

٧٦ - وقال وزير العدل تيرنس سينونغوروزا الذي يمثل الحكومة إن توقيع اتفاق أروشا جلب نوعا من الاطمئنان إلى الشعب البوروندي. غير أن وجود المؤسسات الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق مرتبط بوجود وقف لإطلاق النار. وقال الوزير إن تنفيذ اتفاق لوساكا يؤثر سلبيا على بوروندي، بل إن لوساكا قد تثير مشاكل أخطر لبوروندي في المستقبل إذا لم ينفذ الاتفاق بالكامل، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة. وقال إن المتمردين البوروندين والقوات المسلحة الرواندية السابقة، وميليشيا أنتراهاموي وغيرها من الجماعات منطلقة الآن من جمهورية الكونغو الديمقراطية في طريقها إلى بوروندي. وأضاف أن من المهم بشكل خاص أن تساعد تنزانيا في تهيئة الظروف التي تمكن من تنفيذ اتفاق أروشا.

٧٧ - وقال ممثل حزب الإصلاح الوطني، السيد ريمي نكينغوروستي، إن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار أمر أساسي لعملية السلام المتفق عليها في أروشا. وأضاف قائلا إنه لن يتسنى تنفيذ الاتفاق وإنشاء مؤسسات انتقالية إلا بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وناشد مجلس الأمن أن يطبق الجزاءات على المتمردين وأن يضمن عدم تلقيهم الدعم من حكومات أخرى.

لقاء الرئيس بويويا

٧٨ - قال الرئيس بويويا إن عملية السلام البوروندية غريبة من حيث إن اتفاق أروشا للسلام وقّع قبل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. واستدرك قائلا إن الحكومة وقعت مع ذلك اتفاق أروشا بسبب الضغط الهائل الذي مارسه الميسِّر والمجتمع الدولي، وبسبب الضمانات التي قدمت بشأن التوصل إلى وقف لإطلاق النار بعد التوقيع بقليل. غير أنه بعد مرور تسعة أشهر على التوقيع، لا يزال وقف إطلاق النار غير موجود ولم تنضم الجماعات المسلحة إلى العملية. ورغم عقد عدد من الاجتماعات، اتضح أن جبهة الدفاع عن الديمقراطية غير مستعدة للتفاوض.

٧٩ - وذكر الرئيس بويويا أن حدة أعمال العنف قد خفت في الأشهر الأخيرة نتيجة التقدم في عملية السلام المتفق عليها في لوساكا. ولاحظ أن فصل القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تصادف مع انتقال جبهة الدفاع عن الديمقراطية، والقوات المسلحة الرواندية السابقة ومتمردي أنتراهاموي إلى داخل بوروندي. وحسب رأي الرئيس بويويا، فإن عناصر من القوات المسلحة الكونغولية، وجبهة الدفاع عن الديمقراطية، وجبهة التحرير الوطنية، ووحدات مايي مايي، والقوات المسلحة الرواندية السابقة، وميليشيات أنتراهاموي والقوات المسلحة الزائيرية السابقة تدخل جميعها إلى بوروندي، من طرق مختلفة قادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا. وأكد أن بعض هذه العناصر تسلحها جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي.

٨٠ - وقدر الرئيس بويويا أن لجبهة الدفاع عن الديمقراطية حاليا حوالي ٠٠٠ ١٠ مقاتل، متمركزين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا، في حين أنه لدى جبهة التحرير الوطنية ما بين ٠٠٠ ٣ و ٥٠٠ ٣ من القوات، يتمركز معظمهم في شمال أوفيرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال الرئيس إن جبهة الدفاع عن الديمقراطية تجند معظم

مقاتليها من مخيمات اللاجئين التنزانيين، الواقعة على مسافة تتراوح ما بين ١٠ و ٤٠ كيلومترا من الحدود البوروندية. وأضاف قائلا إن الحالة الأمنية السائدة على مدى الأشهر القلائل الماضية على طول الحدود البوروندية التنزانية قد أضحت من الخطورة إلى درجة وجود ''حالة حرب سافرة'' تقريبا في الوقت الحالي. واستطرد قائلا إن الحالة قد تؤدي إلى نشوب نزاع إقليمي جديد، متمركز حول بوروندي.

٨١ - وقال الرئيس بويويا إن الجماعات المسلحة قد اختارت الخيار العسكري، ويجب إقناعها بالتفاوض. وإذا رفض المتمردون ذلك، ينبغي عند ذلك للمنطقة أن تفرض جزاءات عليهم، كما وعدت قمة نيروبي بذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقال إن على مجلس الأمن أن يكفل وفاء جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتزاماتها التي تعهدت بها في لوساكا من خلال نزع سلاح جبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات جبهة التحرير الوطني المتمركزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورأى الرئيس بويويا أيضا أن تمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتغطي حدود بوروندي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا.

٨٢ - وقال الرئيس بويويا، عائدا إلى مسألة القيادة الانتقالية، إن جميع الجهود المبذولة من أجل تنفيذ الاتفاق ستظل معرضة للخطر في غياب التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ولاحظ أنه لا يزال هناك عدم توافق للآراء فيما بين الأطراف الموقعة بشأن تعيين الرئيس الانتقالي ونائب الرئيس. واستدرك قائلا إن الحكومة تؤيد مع ذلك تنفيذ جميع أحكام الاتفاق القابلة للتنفيذ بدون التوصل إلى وقف لإطلاق النار واتخاذ قرار بشأن القيادة الانتقالية. وقال الرئيس بويويا إنه مستعد لإنشاء حكومة انتقالية فورا، بمشاركة جميع الزعماء السياسيين القادرين على المشاركة حاليا، مع إمكانية إدماج سياسيين آخرين في مرحلة لاحقة.

لقاء الرئيس مكابا

٨٣ - قال الرئيس مكابا إنه متحمس لبوادر التقدم التي لاحت في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنه يأمل في أن يستمر هذا الزخم الإيجابي. ورأى الرئيس أن الحوار بين الأطراف الكونغولية ينبغي أن يبدأ في أقرب وقت ممكن وينبغي أن يكون أكثر شمولية ما أمكن بهدف التوصل إلى توافق في آراء الكونغوليين بشأن إطار سياسي جديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشدد أيضا على أهمية العمل على أن يكون للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية مكان في الإدارة السياسية الجديدة والجيش الوطني الجديد. وأعرب الرئيس عن قلقه إزاء ما سماه تزايد الميل إلى انتقاد ''المعتدين'' على جمهورية الكونغو الديمقراطية والتقليل من خطورة الجماعات المسلحة على أمن رواندا، وأوغندا، وربما على بوروندي.

٨٤ - وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، أعطى الرئيس مكابا نبذة تاريخية عن المبادرة الإقليمية من أجل السلام، التي انبثقت منها عملية السلام المتفق عليها في أروشا. وقال إن الاتفاق يقدم رؤية جديدة لمجتمع بوروندي جديد. وقال إن الجماعات المسلحة الخارجة عن عملية أروشا لا ينبغي النظر إليها كمجرد قوات سلبية. فهي تشكل ''تعبيرا عسكريا عن إرادة سياسية''. وأضاف قائلا إن مسألة القوات السلبية ليست بهذه السهولة بل حتى بعض الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا يمكن اعتبارها متضمنة ''قوات سلبية''، بما في ذلك الحكومة.

٨٥ - وبشأن ما إذا كان ينبغي لوقف إطلاق النار أن يسبق العملية الانتقالية، رأى أن إنشاء حكومة انتقالية سيمنح الشعب البوروندي الأمل وسيظهر أن تغييرا حقيقيا آت في الطريق. وأضاف قائلا إن ذلك قد يعطي بدوره دفعة إلى مفاوضات وقف إطلاق النار وقد يخول للمنطقة ''سلطة أخلاقية'' للقيام بدور إيجابي أكثر في مسألة وقف إطلاق

النار. واستدرك قائلا إن حكومة بوياويا لم تفعل شيئا للتشجيع على الشروع في العملية الانتقالية، ويخشى الرئيس مكابا أن يكون إلحاح الرئيس بويويا على إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار قبل الشروع في العملية الانتقالية مجرد إطالة للعملية.

٨٦ - وأعرب عن القلق إزاء احتمال تدهور الحالة في بوروندي والطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام المتفق عليها في أروشا إذا لم يوجد ''محفّز'' جديد لدفع العملية في الاتجاه الإيجابي. ومن الأمثلة على المحفّز الجديد المحتمل زيادة مستوى مشاركة المنطقة، أو البحث عن حلول وسط جديدة فيما بين الأطراف البوروندية، أو تنقية ''الأجواء'' بين القادة البوروندين والتنزانيين. وقال إن مجلس الأمن مستعد لدعم أي مقترحات ملائمة، لكن يتعين أن تأتي هذه المقترحات من المنطقة ذاتها لا من المجلس. وأوضح أن موقف المجلس يتمثل في دعم عملية أروشا وجهود الميسِّر. وقد يكون لأطراف فاعلة أخرى، بمن فيها الرئيس بونغو ربما، دور في العملية، ما دامت هذه الجهود بإذن من الرئيس مانديلا ومسلَّما بكونها جزءا من عملية وساطة واحدة.

٨٧ - وحذر الرئيس مكابا من تزايد موجة الغضب ضد اللاجئين البوروندين في تنزانيا، حتى في أوساط الزعماء الدينيين للبلد، وقال إنه بالتالي ينظر بجدية في إرجاع اللاجئين إلى بلدهم. وفيما يتعلق بإيجاد محفّز جديد لعملية السلام، اقترح أن تثير بعثة المجلس هذه المسألة مع الرئيس موسيفيني وأن تقنعه، بصفته رئيس المبادرة الإقليمية من أجل السلام في بوروندي، بعقد مؤتمر إقليمي آخر في أقرب وقت ممكن. وقال إن هذا المؤتمر سيشكل فرصة للمنطقة لكي تتناول مقترحات البعثة وآراءها.

لقاء جبهة التحرير الوطنية

٨٨ - قال ممثل جبهة التحرير الوطنية، الذي اجتمع ببعثة مجلس الأمن في دار السلام في ٢٤ أيار/مايو، إن منظمته تسعى إلى إيجاد حل جذري للأزمة في بوروندي ولا يؤيد نهج أروشا الرامي إلى إنهاء الصراع عن طريق تقاسم السلطة. وأضاف أن جبهة التحرير الوطنية تحارب من أجل العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، وأن الهدف من نضالها العسكري ليس الاستيلاء على السلطة وإنما الضغط على الحكومة وإرغامها على التفاوض. وأعرب ممثل جبهة التحرير الوطنية عن أسفه لأن الأمم المتحدة لا تشارك بشكل أوفى في بوروندي وأن مشاركتها لا تتجاوز تأييد الجهود المبذولة في المنطقة. وينبغي أن تحث الأمم المتحدة الرئيس بويويا على أن يكون ''معتدلا''، وأن يقبل مبادئ العدالة الاجتماعية وأن يفتح حوارا مع جبهة التحرير الوطنية. وينبغي أن تجري المفاوضات في الأراضي البوروندية.

٨٩ - وقال أعضاء بعثة مجلس الأمن إن استخدام القوة ليس مقبولا، حتى إذا كان الهدف هو تعزيز العدالة الاجتماعية. ومجلس الأمن يؤيد عملية أروشا السلمية وجهود الوساطة التي يقوم بها السيد مانديلا. وينبغي أن تسعى جبهة التحرير الوطنية إلى تحقيق أهدافها السياسية بالوسائل السياسية وليس العسكرية. وكرر ممثل جبهة التحرير الوطنية في رده تأكيد أن منظمته ليست مسؤولة عن العنف في بوروندي، وأن النضال العسكري ليس غاية في حد ذاته، وأن الجبهة على استعداد للتفاوض مع الرئيس بويويا وأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكبر في حثه على القيام بذلك.

زيارة إلى موقع جيسوزي للتذكير بضحايا الإبادة الجماعية

٩٠ - قامت بعثة مجلس الأمن، لدى وصولها إلى كيغالي في ٢٤ أيار/مايو، بزيارة قصيرة إلى موقع جيسوزي للتذكير بضحايا الإبادة الجماعية حيث وضع رئيس البعثة إكليلا من الزهر.

لقاء بمنظمات المجتمع المدني الرواندية

٩١ - اجتمعت البعثة بعدد من منظمات المجتمع المدني بما في ذلك بعض الناجين من عمليات الإبادة الجماعية، ومجموعات نسائية ورابطات تجارية. وأعربوا عن قلقهم إزاء انعدام الأمن في المنطقة بل ذهبوا إلى حد التحذير من أن عملية إبادة جماعية أخرى قد تكون بصدد الإعداد. وقال ممثل الناجين من عمليات الإبادة الجماعية أنه يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية تعويض الذين نجوا من الإبادة الجماعية الرواندية. واشتكى ممثلو مصرف خاص مقره في كيغالي والمجموعة الجامعة للقطاع الخاص الرواندي من الادعاءات الواردة في تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذكر متحدثون آخرون أن التقرير (S/2001/357) كتب دون التشاور معهم وتضمن أخطاء خطيرة. وطلبوا التفكير في إمكانية التعويض، أو على الأقل حق الرد.

٩٢ - ولاحظ أعضاء البعثة أن ذلك لم يكن الغرض من زيارة البعثة، إلا أنهم أشاروا إلى أن مجلس الأمن مدد ولاية فريق الخبراء من أجل تمكينه من إتمام عمله بالاستناد إلى معلومات أوفى. وينطوي ذلك على الاستماع إلى الذين يرون أنهم تعرضوا ظلما للانتقاد في تقرير ١٢ نيسان/أبريل. ورد أعضاء البعثة أيضا على أسئلة المشاركين المتعلقة بتنفيذ برنامج نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة إدماجها وإعادة توطينها، وقدموا لهم إحاطات عن اجتماع البعثة باللجنة السياسية في لوساكا في ٢٢ أيار/مايو.

٩٣ - وقال ممثلو إحدى المجموعات النسائية إنه ينبغي المواءمة بين عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع عملية السلام في بوروندي على أساس اتفاق أروشا. وأعربوا أيضا عن تقديرهم للمجلس لاعتماده القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بدور المرأة في مفاوضات السلام، ولكن أعربوا عن أملهم في أن تجري متابعة ذلك بطرق محددة.

لقاء وزراء في الحكومة الرواندية

٩٤ - اجتمعت بعثة مجلس الأمن، بعد الاجتماع بمنظمات المجتمع المدني الرواندي مباشرة، بوزير الخارجية أندريه بومايا ووزراء آخرين في الحكومة لمناقشة مجموعة من المسائل المتصلة بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوضح الوزراء أن الحكومة الرواندية تشدد على التنفيذ الكامل لبرنامج نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسليحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة إدماجها وإعادة توطنيها وعلى إحراز تقدم كبير في الحوار بين الأطراف الكونغولية قبل انسحاب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٥ - ولاحظ الوزير مازيمهاكا، المبعوث الخاص في مكتب الرئيس، والرئيس الحالي للجنة السياسية، أن الحكومة الرواندية ما زالت على استعداد للتعاون مع الحكومات المتحالفة بالرغم من بيانها إلى الصحافة في ١٩ أيار/مايو الذي اتهمت فيه رواندا بارتكاب عملية إبادة جماعية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإصدار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقريرا للجنة التحقيق يوجه فيه اللوم إلى رواندا وأوغندا في اغتيال الرئيس لوران ديزيريه كابيلا. وأعرب الوزير أيضا عن شكه في أن تكون المعونة الخارجية المقدمة إلى الجماعات المسلحة قد توقفت، مثلما

دعا إلى ذلك قرار المجلس ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وطمأن أعضاء البعثة الوزير مازيمهاكا إلى أن بعثة مجلس الأمن ستستخلص نتائجها بشكل مستقل عن البيانات الصادرة عن الرؤساء المتحالفين أو عما يرد في تقرير لجنة التحقيق التابعة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقاء الرئيس كاغامي

٩٦ - اجتمعت بعثة مجلس الأمن بعد ذلك بالرئيس كاغامي لإجراء المزيد من المناقشات حول البنود التي أثيرت مع الوزراء، وكذلك حول تقرير فريق الخبراء.

٩٧ - وحدد الرئيس كاغامي ثلاث نقاط للمرحلة التالية لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية: نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة إدماجها وإعادة توطينها، والحوار بين الأطراف الكونغولية، وانسحاب القوات الأجنبية بنفس الترتيب. ورغم إحراز بعض التقدم، فإن رئيس الدولة الرواندي يشعر بالقلق للتمييز الجديد الذي نشأ بين القوات ''المدعوة'' و ''غير المدعوة'' أو ''المعتدين'' الذين قد يخضعون إلى جزاءات. وقال إن من الضروري أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٨ - وأردف الرئيس كاغامي قائلا إن القوات الرواندية موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب ما تشعر به حكومته من قلق إزاء أمن حدودها. وإذا كان باستطاعة مجلس الأمن أن يضمن الأمن، فإنه سيكون على استعداد للانسحاب فورا من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم أن البعض يشككون على ما يبدو في صحة هذه المشاغل الأمنية، فقد أكدتها الغارات التي وقعت عبر الحدود في الأيام القليلة الماضية، والتي تصدى لها الجيش الرواندي على نحو ''مناسب جدا'' على حد قول الرئيس. وأعرب أيضا عن قلقه لأن بعض الجهات الفاعلة بصدد استغلال عملية السلام لدفع المقاتلين في اتجاه الشرق من جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو رواندا وبوروندي. ورغم أن تولي الرئيس جوزيف كابيلا لزمام السلطة قد حسن الوضع بدون شك، فإن ذلك غير كاف. وردا على سؤال، شدد الرئيس كاغامي، على أن إقامة علاقات طيبة بين رئيسي دولتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، هو أمر ضروري ولكنه غير كاف وحده لتسوية الصراع. فهناك جهات فاعلة أخرى، منها أعضاء في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورؤساء دول آخرون، تشكل أيضا جزءا من المعادلة.

٩٩ - ولوحظ أنه حتى حلفاء الحكومة قد اعترفوا في اجتماعاتهم ببعثة مجلس الأمن، بالشواغل الأمنية المشروعة لرواندا. وعندما سئل الرئيس كاغامي عما إذا كانت حكومة رواندا تعمل على إجراء تحقيقاتها الذاتية في الادعاءات الصادرة عن فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، رد بأنه تجري متابعة الادعاءات عن طريق الإجراءات الداخلية لحكومته. وقال إن الأمر قد يتطلب المزيد من اليقظة. بيد أن المواطنين الروانديين يتساءلون لماذا أخطأ تقرير الفريق في حقهم. وتساءل الرئيس عن سبب عدم تركيز أعضاء الفريق إلا على جانب واحد من الصراع، إلى درجة أنه أغفل التعرض في التقرير لمواد قدمت لأعضائه تتعلق بأنشطة الجانب الآخر. وقال الرئيس كاغامي إن التقرير تشوبه عيوب كبيرة وطلب إلى مجلس الأمن أن يعالج المسألة بعدل.

١٠٠- وطمأنت لجنة مجلس الأمن الرئيس كاغامي بأن مجلس الأمن يولي أهمية كبرى لأمن رواندا وإنه لا يمكن أن يستتب السلام في منطقة البحيرات الكبرى إلا إذا استتب السلام في رواندا.

لقاء السيد بيمبا

١٠١- اجتمعت بعثة مجلس الأمن بزعيم حركة تحرير الكونغو، السيد جون بيير بيمبا، في كامبالا في ٢٥ أيار/مايو. وشدد السيد بيمبا على التزام الحركة باتفاق لوساكا، وقال إن الحركة وغيرها من الحركات المتمردة أدت دورا حاسما في ''إرغام'' الرئيس الراحل كابيلا على توقيع الاتفاق. ورحبت الحركة باستعداد الرئيس جوزيف كابيلا لبدء الحوار بين الأطراف الكونغولية واستئناف تعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الميسِّر المحايد. والحركة مستعدة لبذل كل ما في وسعها لتعجيل العملية المؤدية إلى الحوار.

١٠٢- وأضاف السيد بيمبا أن حركة تحرير الكونغو قد وافقت على فض الاشتباك على مراحل. وفي نفس الوقت طلب أن تبقى إدارة المناطق التي يتم إخلاؤها تحت سيطرة الحركة/الجبهة، كما هو الشأن بالنسبة لكيسانغاني. فإبقاء السيطرة الإدارية على المناطق التي يتم إخلاؤها حاسم لضمان حماية السكان، الذين يخافون على سلامتهم حيث أن القوات المسلحة الكونغولية على وشك أن تحل محل قوات حركة تحرير الكونغو.

١٠٣- إلا أنه أثير سؤال حول ما إذا كان يحق للجبهة في إطار خطة هراري لفض الاشتباك أن تبقي على إدارتها في المناطق التي تحتلها القوات المسلحة الكونغولية. وقال أعضاء البعثة، وهم يعربون عن قلقهم، إن المجلس سوف يرد بشكل حاد إذا لم تفض الجبهة الاشتباك وتنسحب إلى الموقع المتفق عليه اعتبارا من ١ حزيران/يونيه، على نحو ما ينص عليه البلاغ المشترك الذي اعتمده مجلس الأمن واللجنة السياسية. وكرر أعضاء البعثة تأكيد استعداد المجلس إلى نشر مراقبين في مجال حقوق الإنسان في الأماكن التي تخليها حركة تحرير الكونغو.

١٠٤- وطمأن السيد بيمبا أعضاء اللجنة إلى أن الحركة سوف تفض الاشتباك على النحو المقرر. وشدد أيضا على الحاجة إلى انسحاب القوات الأجنبية في أسرع وقت ممكن. وفيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة إدماجها وإعادة توطينها من المقاطعة الاستوائية، قال إنه يشعر بالقلق لأن الحكومة لم تقدم المعلومات اللازمة عن هذه الجماعات. وشدد أيضا على التزامه بإعادة فتح نهر الكونغو من كينشاسا إلى كيسانغاني ووعد بالتحقيق في مقتل موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية في مقاطعة إيتوري. وانتقد تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لأنه لم يبن استنتاجاته على أدلة قاطعة.

لقاء الرئيس موسيفيني

١٠٥- في استعراض للخلفية التاريخية للصراعات الجارية في منطقة البحيرات الكبرى، أشار الرئيس موسيفيني إلى أن المشاكل في المنطقة الأوسع ظلت تتراكم على مدى عقود ثم تفاقمت لأن المجتمع الدولي لم يعرها أي اهتمام. ونتيجة لذلك، كان لمواجهة حدثت في أحد البلدان آثار جانبية كبيرة على بلد آخر. على سبيل المثال، لأن أحدا لم يهتم بالمذابح الجماعية التي حدثت في رواندا في عام ١٩٥٩، فقد حدث من جرائها أن تدفق اللاجئون الروانديون إلى البلدان المجاورة (أوغندا وبوروندي والكونغو) وأسفرت عن أولى المذابح التي وقعت في بوروندي في عام ١٩٦٥.

١٠٦- وفي حين كرر الرئيس موسيفيني الإعراب عن التزامه باتفاق لوساكا، فقد أعرب عن قلقه للإبطاء في تنفيذه. ومن هنا كانت الحاجة إلى حث الرئيس كابيلا وحلفائه على تنفيذه لا على محاولة تنقيحه. وقد احترمت أوغندا، من ناحيتها، هذا الاتفاق الذي وقعت عليه عندما قررت الانسحاب من كيسانغاني. وقال إن تجريد المدينة من

السلاح، وهو موضوع يحتل مكان الصدارة في جدول أعمال المجلس، ربما أمكن تحقيقه الآن. وأضاف الرئيس موسيفيني قائلا إن أوغندا تنوي خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة سحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية والجزء الشمالي الشرقي من البلد – فيما عدا بوتا وبونيا وجبال روهيتروري – لأنها لا تريد أن تكون مسؤولة عما ارتكب في الماضي ويرتكب الآن من أخطاء. وقال إن معظم الكتائب المتبقية ستسحب ولن يبقى منها سوى عدد قليل، غير أنه لم يقدم أرقاما دقيقة في هذا الصدد. وأضاف أن انسحاب أوغندا لن يؤثر على مشاركتها في اتفاق لوساكا. وقال الرئيس موسيفيني إنه طلب من السيد ميمبا التقيد بخطة فض الاشتباك، وإنه يرى أن بالإمكان إقناع السيد ميمبا بأن يبقى في بالمسار السياسي.

١٠٧ –وفيما يتعلق ببوروندي، أشار الرئيس موسيفيني إلى أن الجزاءات أجبرت الرئيس بويويا على الانضمام إلى العملية السلمية، وقال إن هذه الجزاءات ينبغي أن تفرض بنفس الطريقة على الجماعات المتمردة في بوروندي وعلى أولئك الذين يدعمونها إذا لم يلتزموا بعملية أروشا. وقال إنه سيدعو إلى عقد اجتماع لدول المنطقة لمناقشة هذا الاقتراح. ولما كان بالإمكان استهداف مؤيدي المتمردين بهذه الجزاءات، فمن الأهمية بمكان، في هذه الحالة، إشراك الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى جانب بلدان المنطقة.

١٠٨– ورداً على ملاحظات أبداها أعضاء البعثة، انتقد الرئيس موسيفيني بشدة الفريق العامل المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لطريقته في أداء أعماله، ولكنه أضاف قائلا إن حكومته، على الرغم من مآخذها على التقرير ومعديه، قررت إنشاء لجنة تحقيق للنظر في نتائج التقرير. وقد أحاطت لجنة مجلس الأمن علما بنيته تلك.

١٠٩– وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، قال الرئيس موسيفيني إنه يرى أن المؤتمر ينبغي أن ينعقد بمجرد إحلال أدنى حد من مظاهر السلام في فرادى بلدان المنطقة، لا سيما بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وطلب الرئيس موسيفيني من مجلس الأمن أن يضطلع بدور أكثر فاعلية في منطقة البحيرات الكبرى. وفيما يتعلق بالجهود الإقليمية المبذولة للمضي قدما في عملية السلام، قال إنه يرى إن من الأهمية بمكان تجنب تعدد الوسطاء.

١١٠– وكرر أعضاء البعثة التزام المجلس القوي بكفالة التنفيذ التام لاتفاق لوساكا وبدعم أي مبادرة إقليمية لإنعاش العملية. وتم التأكيد أيضا على أن روح التسامح ومواصلة الحوار فيما بين مختلف الشعوب والأديان والثقافات في المنطقة ينبغي أن تسود من أجل تحقيق سلم دائم في منطقة البحيرات الكبرى. وأشاروا إلى أن أعضاء المجلس يرحبون بقرار أوغندا إنشاء لجنة تحقيق للنظر في استنتاجات الفريق المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا – الاستنتاجات والتوصيات

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١١١– وجدت بعثة مجلس الأمن أشياء كثيرة مشجعة أثناء زيارتها لمنطقة البحيرات الكبرى. ولأول مرة منذ اندلاع الصراع، بدأت ترتسم معالم حل وشيك. وأكدت بعثة مجلس الأمن على ضرورة اغتنام هذه الفرصة على وجه السرعة. ومن بين هذه الدلائل الإيجابية البارزة موقف الرئيس جوزيف كابيلا إزاء عملية السلام وإزاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والرئيس كابيلا ملتزم صراحة بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وإحلال السلم والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أعربت الأطراف الأخرى في الاتفاق مجددا عن التزاماتها. وتنتظر بعثة مجلس الأمن من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الأطراف أن تكون على وعدها بالتقيد بالتزاماتها كاملة، وأن تواصل التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تضطلع بمسؤولياتها فيما يتعلق بأمن أفراد الأمم المتحدة.

١١٢- وجدت البعثة أن وقف إطلاق النار ظل ساريا على مدى الأشهر الأربعة الماضية وأُنجز فض الاشتباك بين القوات المتحاربة على خطوط المواجهة ريثما يتم التحقق النهائي في ثلاثة قطاعات من القطاعات الأربعة. ومن الأمور المشجعة أن البعثة تمكنت من نشر وحدات حرسها ومراقبيها العسكريين بنجاح في مواقعهم المحددة لهم.

١١٣- ويوحي موقف الشعب الكونغولي، كما تعبر عنه مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني والمجموعات الدينية والأحزاب السياسية المعارضة التي اجتمعت بها بعثة المجلس في كينشاسا وفي أماكن أخرى، أن البلد يتوق إلى المضي قدما نحو تحقيق مصالحة وطنية وإشاعة الديمقراطية والتنمية، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وذلك في مناخ من التعددية السياسية. وقد كان إعلان الرئيس كابيلا، يوم وصول بعثة مجلس الأمن إلى كينشاسا، إلغاء المرسوم ١٩٤ الذي فرض حظرا على الأحزاب السياسية خطوة كبيرة، نحو إنعاش المناخ السياسي العام وإحياء الآمال.

١١٤- ولا تزال ثمة عقبات كأداء، مع ذلك. وسوف يظل تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، روحا ونصا، أمرا صعبا من حيث الممارسة ما دامت الأطراف تنظر إلى ترتيب مراحل فض الاشتباك وانسحاب القوات نظرة ذاتية.

١١٥- ولا تزال البعثة تشعر بالقلق إزاء عدم وجود رغبة حتى الآن لدى السيد جان - بيير ميمبا، قائد حركة تحرير الكونغو في سحب قواته التي ترابط في مواقع متقدمة نحو ١٠٠ كيلومتر تقريبا عن المواقع التي ينبغي أن تكون فيها، عملا بخطة هراري لفك الاشتباك. وعلى الرغم من أن الإعلان الذي أدلي به في الاجتماع الذي عقد مع اللجنة السياسية وفحواه أن حركة تحرير الكونغو، مستعدة لفض الاشتباك، فإن على مجلس الأمن أن يواصل رصد الحالة عن كثب فيما يجري نشر المراقبين المدنيين والعسكريين لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو في المقاطعة الاستوائية.

١١٦- وينبغي الانتهاء في أسرع وقت ممكن من وضع الخطة التي تدعو إلى التفاؤل والمتعلقة بالانسحاب التام لجميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة أفرادها إلى أوطانهم وتوطينهم. وينبغي أن يقوم جميع القادة العسكريين لجميع الأطراف بوضع خطط فرعية تنفيذية مفصلة وتوقيعها. وأول ما ينبغي أن تقوم به جميع الأطراف التي لم تقدم بعد المعلومات المطلوبة بالتفاصيل اللازمة لتمكين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمين العام من تحديد ما إذا كانت هذه المعلومات تشكل أساسا كافيا لقيام الأمم المتحدة بالتخطيط للمرحلة الثالثة، أن تفعل ذلك.

١١٧- وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة من جديد التزامات كل طرف كما هي محددة: في قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار ١٣٠٤ (٢٠٠١)، وتنص بوجه خاص على وجوب انسحاب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يتم هذا الانسحاب على مراحل وبطريقة منظمة وأن ينفذه كل طرف من جانبه وفقا لخطط يتم التفاوض عليها مسبقا ويقبلها جميع الأطراف.

١١٨- وعلى الرغم من تولّد نظرة إيجابية لدى بعثة مجلس الأمن بشأن التطورات الأخيرة في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإمكان أن يتبدد الزخم بسهولة.

فيجب على جميع الأطراف أن تقبل بتحمل مسؤوليتها إزاء تنفيذ الاتفاق. وسيتعين على مجلس الأمن، وهو يدرس مسألة اتخاذ قرارات توظَّف بموجبها موارد بشرية ومادية كبيرة، أن يزن ردود أفعاله في ضوء ما أحرزته الأطراف ذاتها من تقدم في هذا الصدد.

١١٩- إن اللجنة تدرك، مع ذلك، أن رغبة الشعب الكونغولي الملحة في تحقيق السلام والمصالحة والتنمية، وهو ما بدا واضحا أثناء زيارة اللجنة للمنطقة، والنجاح النسبي الذي تحقق حتى الآن في وقف إطلاق النار، يدعوان إلى اتخاذ إجراءات مكثفة من جانب الأمم المتحدة.

١٢٠- ووفقا لما تقدم، توصي بعثة مجلس الأمن بأن يكون مجلس الأمن على استعداد لأن ينظر، على أساس التوصيات التي سيقدمها الأمين العام في تقريره القادم، في الموافقة على الانتقال إلى المرحلة الثالثة من أنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعثة مجلس الأمن تفهم أن أي توصيات قد يقدمها الأمين العام مرهونة بالتعاون المستمر من جانب الأطراف وتقديمها المعلومات المفصلة اللازمة في الوقت الملائم. وخلال هذه المرحلة، ستقدم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المساعدة إلى الأطراف في تنفيذ ما لديها من خطط بشأن انسحاب جميع القوات الأجنبية، على مراحل، من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبشأن نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجهم وإعادة أفرادها إلى أوطانهم أو توطينهم.

١٢١- من شأن وجود اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو في موقع واحد أن يساعد كلا الهيئتين على تنسيق التخطيط العسكري لمراحل العمليات المقبلة. ويبدو للمجلس الآن أن معظم الصعوبات العملية، بما فيها توفير المكاتب والمرافق، قد ذللت. وإن وصول وحدة الأمن التونسية في ٢٠ أيار/مايو، أثناء زيارة البعثة، حري بأن يزيل كل الشواغل المتعلقة بأمن أفراد JMC. وتوصي اللجنة بأن يطلب مجلس الأمن من اللجنة السياسية إصدار توجيهات إلى اللجنة العسكرية المشتركة بأن تتخذ موقعها من الآن فصاعدا في موقع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا، أو، بدلا عن ذلك، أن تبين ما هي الإسهامات الأخرى التي تستطيع اللجنة تقديمها في هذه العملية في الحالة الراهنة.

١٢٢- وأوضحت بعثة مجلس الأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة السياسية بما لا يدع مجالا للشك الحاجة الملحة إلى تجريد مدينة كينشاسا من السلاح دون مزيد من الإبطاء. فوجود قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية المستمر في المدينة، التي كان المجلس قد أمر بنزع سلاحها في قراره ١٣٠٢ (٢٠٠٠)، يعد انتهاكا لذلك القرار. والبعثة تدعو مجلس الأمن إلى النظر في اتخاذ مزيد من التدابير للتشجيع على الامتثال للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، ويمكن أ، يتم ذلك بتوصية من الأمين العام. وفي سياق عملية تجريد مدينة كيسانغاني من السلاح، ينبغي النظر في ما يمكن أن تقوم به هذه المدينة من دور في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلد.

١٢٣- وتدرك بعثة المجلس الشواغل الجدّية المتعلقة بسلامة السكان المدنيين وأمنهم في المناطق التي سيتم إخلاؤها نتيجة لانسحاب القوات الأجنبية. وسيكون من الضروري وجود شكل ما من أشكال الإدارة المدنية، بما في ذلك وجود الشرطة. وتدرك البعثة موقف الرئيس كابيلا والذي مفاده أنه يتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تضطلع بهذه المسؤولية. وحتى لو لقي هذا الموقف قبولا على وجه العموم، فمن المرجّح أن تواجه الحكومة مشاكل مالية وتنظيمية ولوجستية خطيرة في محاولتها بسط سلطة الإدارة المحلية على المناطق التي كانت تسيطر عليها القوات الأجنبية. ويتعين على الأطراف الكونغولية أن تعالج هذه الشواغل الجدية في سياق الحوار داخل الكونغو. ورهنا بأي قرارات

قد تُتخذ نتيجة لهذا الحوار، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في أي تدابير دعم محددة قد يقترحها الأمين العام في تقريره المنتظر عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢٤- وتتمثل الخطوة الرئيسية لإنهاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها. وحل المشاكل المتبقية سيلغي أي حاجة لبقاء قوات أجنبية في شرق البلاد، ويحسّن بصورة لا حد لها الوضع الأمني ونوعية الحياة الاقتصادية لسكان المنطقة، ويحيّد مصدرا خطرا للصراع وعدم الاستقرار في المنطقة. وتلقّت بعثة مجلس الأمن تأكيدات من أعضاء اللجنة السياسية بأنهم سيقدمون المعلومات اللازمة عن الجماعات المسلحة إلى اللجنة العسكرية المشتركة بغية تيسير التخطيط للخطوات الواجب اتخاذها لإنجاح عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. والبعثة على ثقة أيضا بأن رؤساء دول المنطقة سيبقون على اتصال وثيق مع بعضهم البعض فيما يتعلق بهذا الجانب على وجه الخصوص. وسيأخذ مجلس الأمن في الاعتبار آنيَّة تقديم هذه المعلومات ومؤشرات أخرى على التزام الأطراف. وقد يرغب المجلس أيضا في سياق تقرير الأمين العام المنتظر في تنقيح نظام الجزاءات المعمول به حاليا بالنسبة إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهاموي.

١٢٥- وإذا ما تحقق انسحاب جميع القوات الأجنبية وفقا لمشروع الخطة الحالية، فإن الجوانب العسكرية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار تكون قد نُفّذت بشكل أساسي. وأدركت بعثة مجلس الأمن أثناء زياراتها واجتماعاتها مع رؤساء دول المنطقة الفوارق الدقيقة في المواقف التي جرى الإعراب عنها بشأن هذه المسألة. غير أنه اتضح للبعثة أن السلام لن يعم من جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما لم ترحل جميع القوات الأجنبية وما لم تُنفّذ بشكل مواز جميع جوانب عملية السلام. وترحب البعثة بالمؤشرات التي تدل على أن بعض الوحدات الأجنبية قد سُحبت فعلا، وتوصي بأن يواصل مجلس الأمن حث جميع الحكومات التي لديها قوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على سحبها على مراحل وبصورة متبادلة، ووفقا لما تعهدت به في اتفاق لوساكا ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٢٦- والتقدم الذي أُحرز أثناء زيارة البعثة في الاستعدادات للحوار بين الأطراف الكونغولية هو تقدم مشجّع. وقد يرغب مجلس الأمن في الثناء على السير كيتوميلي ماسيري، الميسّر المحايد، لما يبذله من جهود ستؤدي إلى انعقاد اجتماع تحضيري في ١٦ تموز/يوليه. وقد يرغب مجلس الأمن أيضا في التأكيد بأن الحوار يجب أن يبدأ في جميع أنحاء البلد في أسرع وقت ممكن، وألا يتأخر بسبب شروط وظروف لا طائل منها متعلقة بالجوانب العسكرية لعملية لوساكا. وفي هذا السياق، يجب تشجيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تقديم المساعدة للزيارات التي سيقوم بها السيد موغوي والسيد ولد البطّ، وهما اثنان من كبار معاوني السير كيتوميلي ماسيري، إلى المقاطعات الـ ١١ في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى الأسابيع القليلة القادمة.

١٢٧- وتدرك بعثة مجلس الأمن أيضا أنه كما ورد في التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/373)، فإن تنفيذ المرحلة الثالثة يستوجب القيام بعدد من الأنشطة الأخرى التي تتخطى مفهوم العمليات التي قامت بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى الآن. ويجب أن تتلقى هذه البعثة، إلى المدى الذي يُتوقع منها أن توسع نطاق مهامها، ما يلزم من موارد ومعدات وأفراد، ضمن العدد الإجمالي للأفراد العسكريين البالغ ٥٣٧ ٥ فردا الذي تمت

الموافقة عليه في الأساس بموجب قرار المجلس ١٢٩١ (٢٠٠٠).

١٢٨- وتعتبر بعثة مجلس الأمن أنه لا بد أن تصحب عودة السلام زيادة في النشاط الاقتصادي، والتي يتعين على المجتمع الدولي أن يحشد قواه للمساعدة عليها. واسترعت البعثة الانتباه إلى قائمة المشاريع ذات الأثر السريع التي يمكن تنفيذها حيث تنتشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشجعت المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية على متابعة تقديم المساعدة. وأثناء زيارة البعثة إلى مبانداكا، أعلنت إعادة فتح نهر الكونغو أمام الملاحة النهرية والوصول الوشيك للوحدة النهرية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستسمح إعادة حركة الملاحة النهرية بإعادة ربط كينشاسا ومبانداكا وكيسانغاني، شرط أن يتعاون جميع الأطراف.

١٢٩- وتستطيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقوم بدور هام في إعادة العمل بالشبكة النهرية. ففضلا عن تحفيز التجارة وتيسير حركة الأشخاص والبضائع وبالتالي نشر الأفكار والحوار، فإن إعادة حركة الملاحة النهرية ستخفض أيضا بشكل ملحوظ تكاليف تشغيل البعثة التي يتعين عليها حاليا أن تنقل جميع البضائع والأفراد جوا بتكلفة مرتفعة. وستكون لها أيضا نتائج إيجابية للغاية على بناء الثقة وتعزيز روح الوحدة الوطنية. وسيكون لأي إجراء يرمي إلى تحديث شبكات سكك الحديد والطرقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأثر نفسه. ويحضّر المجتمع الدولي مشاريع عديدة صغيرة وسريعة الأثر، ولكن يتعين عليه أيضا أن ينظر في تقديم مساعدة اقتصادية أوسع نطاقا لتترافق مع إحلال السلام في كل مكان تنتشر فيه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي توعية هيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بأهمية إحراز تقدم اقتصادي بالنسبة إلى سلامة عملية السلام بحد ذاتها. ويتطلع مجلس الأمن إلى تلقي المزيد من التفاصيل بشأن اقتراح تشكيل لجنة لحوض نهر الكونغو تضم الأطراف الكونغولية ووكالات الأمم المتحدة وحكومتي جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى، برئاسة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٣٠- ويجب وضع حد للاستغلال غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية الطبيعية. فهذه الموارد هي ملك الشعب الكونغولي. ويجب أن يتعاون جميع الأطراف المعنيين مع فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يواصل تحقيقاته ويعمل على إنجاز تقريره. وتوصي بعثة مجلس الأمن أن ينظر المجلس، إذا لم يُحرز أي تقدم خلال ثلاثة أشهر، في اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لاستمرار أي استغلال غير مشروع.

١٣١- وتدعو بعثة مجلس الأمن جميع الأطراف في المأساة الكونغولية إلى احترام حقوق الإنسان بالكامل وإلى الوقف الفوري لاستخدام الجنود الأطفال و/أو تسريحهم فورا. وتوصي بأن ينظر مجلس الأمن، في ضوء تقرير الأمين العام المنتظر، في نشر مراقبين إضافيين لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن يكون مجرمو الحرب عرضة للمساءلة. ويجب ألا يُسمح لهم بالإفلات من العقاب، ويجب أن يتطلع مجلس الأمن إلى استلام المزيد من التقارير من روبرتو غاريتون، المقرر الخاص.

١٣٢- وفي الختام، لن يتحقق السلام الدائم ما لم تحدد جميع بلدان المنطقة لنفسها قواعد تعزيز الأمن والتنمية. وسيمكّن عقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى في الوقت المناسب من النظر في هذه القضايا عن كثب وبصورة متواصلة، فضلا عن المساعدة في اجتذاب المساهمات من

المانحين. وينبغي أن يدعو مجلس الأمن قادة المنطقة إلى النظر في ما إذا كان الوقت قد حان للتخطيط لمثل هذا المؤتمر.

الحالة في بوروندي

١٣٣- صُدمت البعثة من تعقيدات الحالة في بوروندي وصعوبتها وما تنطوي عليه من احتمالات جدية لاندلاع أعمال العنف على نطاق واسع. ووجهت بعثة مجلس الأمن إلى جميع من حاورتهم في بوروندي رسالة قوية جدا مفادها أنه لا يوجد حل عسكري للصراع؛ وأن السلام لن يتحقق إلا بواسطة المفاوضات في إطار اتفاقات أروشا؛ وأن جميع الأطراف يجب أن تبدي استعدادها للتوصل إلى تسوية توفيقية. وقد يرغب مجلس الأمن في تكرار هذه الرسالة وربما يجد الوسائل لإسماع صوته بصورة أفضل استنادا إلى مزيد من التوصيات التي يتقدم بها الأمين العام.

١٣٤- وينبغي أن تتواصل مشاركة رؤساء الدول في هذا الأمر وأن يتم إيجاد الوسائل لتشجيع الحوار بين الحكومة وجبهة التحرير الوطنية. ومن المرغوب أيضا تعزيز مبادرة السلام الإقليمية بشكل يشجع المشاركين فيها على إيجاد سبل إضافية لتسوية الصراع. وينبغي الاهتمام بصورة عاجلة بالحالة السائدة على امتداد الحدود بين تنزانيا وبوروندي التي قد تؤدي إلى تدهور الأزمة تدهورا شديدا. ويمكن تفادي ذلك بإنشاء لجنة بوروندية — تنزانية مشتركة معنية بقضايا اللاجئين. وبعد الاجتماع بين بعثة مجلس الأمن وقادة جبهة قوات الدفاع عن الديمقراطية، ينبغي تنظيم اجتماع جديد على وجه السرعة، يمكن عقده في ليبرفيل، من أجل مواصلة الحوار بين الحكومة وجبهة الدفاع عن الديمقراطية.

١٣٥- وقد يرغب مجلس الأمن في دعوة الأمين العام إلى التقدّم بتوصيات لتعزيز مكتب الميسّر وتوسيع نطاق الدور الذي يقوم به ممثل الأمين العام. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن ينظر في اقتراحات يتقدم بها الأمين العام، بالتشاور مع السيد مانديلا، من أجل إقامة آلية تفاوضية دائمة يشارك فيها ممثل الأمين العام في بوجومبورا. ويمكن لهذه الآلية، التي قد تتطلب موارد وموظفين إضافيين، معالجة مسائل من قبيل إصلاح القوات المسلحة وسلك القضاء، وحقوق الإنسان واللاجئين والمشردين.

١٣٦- وترتبط المأساة التي تعيشها بوروندي ارتباطا وثيقا بالمأساة التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأثناء وجود بعثة مجلس الأمن في بوجومبورا ودار السلام وكيغالي وكامبالا، ازداد إدراك البعثة أن تحركات المقاتلين المتمردين من جمهورية الكونغو الديمقراطية باتجاه الشرق بغية تفادي نزع السلاح والتسريح قد تزيد من تفاقم الأزمة في بوروندي. ويتضح لبعثة مجلس الأمن أن أي إجراء يضر بوروندي لا يساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيواصل مجلس الأمن دعم حل شامل يساعد على إحلال السلام من جديد في البلدين وفي منطقة البحيرات الكبرى بكاملها.

١٣٧- وترغب بعثة مجلس الأمن في الإعراب عن تقديرها العميق لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى والسيد نلسون مانديلا والسير كيتوميلي ماسيري الذين التقوا البعثة لتبادل وجهات النظر بشأن هذه القضايا الهامة المتعددة. وتعبّر البعثة أيضا عن شكرها للممثل الخاص للأمين العام كامل مرجان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثل الأمين العام في بوروندي جان أرنو لما قدموه من مشورة صائبة والترتيبات المثالية التي اتخذوها من أجل زيارات البعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وتشكر البعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على الترتيبات اللوجستية الكاملة التي اتخذتها نيابة عنها في جوهانسبرغ ولواندا ولوساكا وبوجومبورا ودار السلام وكيغالي وكامبالا، وموظفي الأمانة العامة الذين رافقوا البعثة على تفانيهم وما قدموه من دعم بلا كلل.